

الإستجابة الأولى كقوة قائدة

كونستاتينو خانير
الباحث بمركز أبحاث كارنيجي (الهند)

يواجه النظام الدولي العديد من التحديات العابرة للحدود، والتي تسفر عن أزمات سياسية واقتصادية أو بئية حادة، وفي هذا الإطار يتضح مدي قوة الهند الناعمة باعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي، ولهذا تتزايد التوقعات بشأن قدرة الهند على تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي بصفتها "مستجيب أول" للأزمات خارج حدودها، كما تعكس تزايد تأثير النفوذ الهندي في النظام العالمي . وعلى الرغم من أن مفهوم "المستجيب الأول" تم تعريفه في نطاق ضيق يركز على الكوارث الانسانية، إلا أنه تم تحديد تعريف شامل يبرز قيام الهند بدور محوري في القيام "بمسئوليات كونية" عبر الاستجابة لعدد من الأزمات المحيطة من خلال عدة مجالات كالتالي:

اولا: الكوارث الطبيعية:

قامت الحكومة والقوات المسلحة الهندية بدور محوري في دعم دول الجوار خاصة فيما يتعلق بعمليات الإغاثة، فبعد كارثة تسونامي عام ٢٠٠٤ قامت الهند بإرسال ١٤ سفينة بحرية والعديد من القوات العسكرية إلى سيرلانكا، وفي عام ٢٠٠٧ فى أعقاب إعصار Cyclone. Sidr قامت الهند بتقديم المساعدات إلى ميانمار حيث أمدتها بالعديد من المساعدات الاقتصادية ومن اهمها شحنات من الأرز، حيث ساهمت في تخفيف حده أزمة نقص الغذاء هناك، وفي عام ٢٠١٥ بعد مرور أقل من ٦ ساعات على الزلزال الذى حدث في نيبال مما أسفر عن وفاة ٩ الاف شخص ، شاركت القوات الجوية الهندية ضمن قوة مواجهة الكوارث الوطنية وعلى مدار الأيام التالية أرسلت الهند ٣٢ رحلة جوية على متنها ٥٢ طن من المساعدات وفرق عمليات انقاذ تشمل مهندسين، وعسكريين وأطباء



أما فى عام ٢٠١٤ فقد كانت البحرية الهندية أول من وصل إلى جزر المالديف لتوفير مياه الشرب العذبة لما يزيد عن ١٥٠ ألف من مواطنى الجزر الذين كانوا يواجهون أزمة غذائية حادة. وخلال العام الجارى كانت الهند أيضاً المستجيب الأول للفيضانات المدمرة التى شهدتها كل من سيرلانكا وبنجلاديش.

ومن جانب آخر قامت الهند بتقديم مساعدات الإغاثة لباكستان عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وتم تجاوز الاعتبارات السياسية والتحرك بدافع انساني لتقديم المساعدات الانسانية .

ثانياً عمليات إجلاء رعايا الهند بالخارج

تعتبر الهند فى مقدمة الدول التى تحمى أرواح مواطنيها وممتلكاتهم فى الخارج، وذلك من خلال مكاتبها القنصلية فى الخارج، حيث لديها امكانيات هائلة تساعد على إجلاء رعايا الهند من الدول الأجنبية، فعلى سبيل المثال قامت السلطات الهندية عام ٢٠١٥ بإجلاء نحو ألفين من رعاياها فى ٤٨ دولة وذلك من خلال وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع الخطوط الوطنية الهندية والقوات البحرية والجوية.

ثالثاً: التحديات الأمنية غير التقليدية

تعد القوات البحرية الهندية القوة الضاربة فيما يتعلق بالاستجابة الأولية للتحديات الأمنية غير التقليدية فعلى سبيل المثال قامت الهند بنشر مايقرب من ٣٠ قطعة بحرية مع ١٥٠٠ سفينة فى خليج عدن عام ٢٠٠٨ مما كان له عميق الأثر فى التغلب على أزمة القرصنة هناك، كذلك فإن الهند عضو مؤسس فى مجموعة الاتصال الخاصة بالقرصنة البحرية فى سواحل الصومال فضلاً عن إضطلاعها بدور قيادى فى تنسيق الجهود بين القوات البحرية العامة فى المنطقة، وفى عام ٢٠١٤ قامت قوات حرس الحدود الهندية بنشر قواتها فى جزر Andaman و Nicobar فى إطار جهود البحث عن الطائرات الماليزية المفقودة MH370.

رابعاً: مساعدات مابعد النزاعات وإعادة الأعمار

قامت الهند بالعديد من الجهود الرائدة فيما يتعلق بدعم الدول فى مرحلة مابعد النزاعات التى تتطلب تمويل ضخم وتوفير خبراء فى العديد من المجالات، ففى سيرلانكا عام ٢٠٠٩ قدمت الهند مايزيد عن نحو بليون دولار فى صورة تمويل ومنح لمشروعات



فى مجالات التعليم والصحة والنقل والتدريب، وساعدت الهند كل من نيبال وسيرلانكا وافغانستان على استعادة الحياة الطبيعية بعد سنوات من النزاع المسلح فضلاً عن مشاركة قوات حفظ السلام الهندية فى إطار بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

خامساً: دعم الأنظمة الصديقة

تعمل الهند على دعم الانظمة الصديقة والتي تواجهه حدوث انقلاب أو أزمة تهدد الأمن الاقليمى، فى اطار مفهوم "المستجيب الأول" فى عام ١٩٨٨ دعمت الهند الطلب المقدم من جمهورية المالديف وقامت بنشر قوات عسكرية لضمان استمرار النظام الحاكم فى العاصمة "ماليه"، كذلك قامت الهند بدور هام بناء من خلال جهود الوساطة لضمان التوصل إلى تسويات شاملة وسلمية للأزمات، وتوفير خبرات فنية لمساعدة الأنظمة الصديقة على عمليات التحول الديمقراطى خاصة فيما يتعلق بوضع الدساتير وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

سادساً: المساعدات المالية

تقوم الهند بدور محورى وإن كان غير معلن فى تقديم المساعدات المالية للدول الصديقة التي تواجه ازمات اقتصادية، وفى ذلك الإطار قام بنك الاحتياطى الهندى بمنح مساعدات كبيرة لحكومات جمهورية المالديف وسيرلانكا ومملكة بوتان كما شهدت هذه الدول أزمة فى احتياطى النقد الأجنبى، وهو ما يعكس التزام الهند بالحفاظ على الإستقرار والنمو الاقتصادى وتعزيز الحوكمة فى المنطقة.

سابعاً: تدفق اللاجئين

لطالما كانت الهند ملاذاً آمناً للاجئين والأقليات من منطقة جنوب آسيا و ذلك فى إطار سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها الحكومة الهندية. ومنذ عام ١٩٤٧ تستقبل الهند العديد من اللاجئين من التبت وشرق باكستان وافغانستان و بورما/ميانمار وسيرلانكا مما دفع الأمين الحالى للأمم المتحدة إلى اعتبار سياسة الهند بشأن اللاجئين نموذجاً على الدول الأخرى أن تقتدى به .

خلص الكاتب انه من المتوقع أن تزداد مساهمات الهند كمستجيب أول فى المجالات السابق ذكرها من حيث الحجم ودرجة الانفتاح على دول المنطقة .